World Food Programme
Programme Alimentaire Mondial
Programa Mundial de Alimentos
برنامج الأغذية العالمي

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الثانية
روما، 17 – 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2025

التوزيع: عام
التاريخ: 17 يوليو/تموز 2025
اللغة الأصلية: الإنكليزية

البند 7 من جدول الأعمال
WFP/EB.2/2025/7-A/7/DRAFT
المسائل التشغيلية – الخطط الاستراتيجية القطرية

لاتّخاذ قرار

وثائق المجلس التنفيذي متاحة على موقع **البرنامج** على الإنترنت (https://executiveboard.wfp.org).

مشروع الخطة الاستراتيجية القطرية لتيمور-ليشتي (2026–2030)

المدة	1 يناير/كانون الثاني 2026–31 ديسمبر/كانون الأول 2030
مجموع التكاليف التي يتحملها **البرنامج**	303 255 41 دولارات أمريكية
الدرجة على الإطار بشأن المساءلة عن النتائج*	6-2

* إطار المساءلة عن النتائج هو نهج لقياس الأداء يتضمن تتبع البرامج والشؤون المالية ويقدم نهجا قائما على النتائج للبرمجة التي تركز على الأشخاص.

موجز تنفيذي

تيمور–ليشتي هي من أقل البلدان نموا وهي دولة جزرية صغيرة نامية يبلغ عدد سكانها 1.3 مليون نسمة. ومنذ حصولها على الاستقلال في عام 2002، واصلت إحراز تقدم كبير في مجالات إعادة الإعمار، وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة. ومع ذلك، لا تزال تواجه تحديات تتعلق بسوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي تتفاقم بسبب الأخطار الطبيعية.

ويعد معدل انتشار التقزّم لدى الأطفال دون سن الخامسة من بين الأعلى على مستوى العالم. وقد وجد تحليل للتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي نُشر في عام 2024 أن 27 في المائة من الأسر تعاني من انعدام الأمن الغذائي الحاد، في حين كشف تحليل محدث لتكلفة الأنماط الغذائية في عام 2023 أن 75 في المائة من الأسر لا تستطيع تحمل تكاليف نمط غذائي مغذ، مع ارتفاع تكاليف الغذاء بنسبة 78 في المائة بين عامي 2019 و2023. وتعزى هذه التحديات إلى انخفاض الإنتاجية الزراعية، وسوء ممارسات التغذية لدى الأمهات والأطفال، وارتفاع معدلات الفقر، ومحدودية تغطية شبكات الأمان، والصدمات المناخية المتكررة، وكلها عوامل تضعف النظم الغذائية وقدرة الأسر على الصمود.

لاستفساراتكم بشأن الوثيقة:

السيدة V. Guarnieri
مساعدة المديرة التنفيذية
إدارة العمليات البرامجية
بريد إلكتروني: valerie.guarnieri@wfp.org

السيدة J. de Groot
المديرة القطرية
بريد إلكتروني: jacqueline.degroot@wfp.org

ويقترح **البرنامج** خطة استراتيجية قطرية مدتها خمس سنوات تتواءم مع إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة 2026–2030 لتيمور–ليشتي، وخطة التنمية الاستراتيجية لحكومة لتيمور–ليشتي للفترة 2011–2030. وتتألف الخطة من الحصائل الثلاث التالية:

- *الحصيلة 1: تستفيد المجتمعات المحلية المعرضة للأزمات والمتضررة منها في تيمور–ليشتي من القدرات المحسنة للنظم الحكومية والشركاء على الاستعداد للصدمات وتقديم المساعدة قبلها وأثناءها وبعدها*. سيدعم **البرنامج** الحكومة في الاستعداد للاستجابة للصدمات، مع التركيز على تعزيز قدرات سلاسل الإمداد الوطنية. وكجزء من التخطيط للطوارئ، سيحتفظ **البرنامج** بخيار الاستجابة المباشرة للصدمات بقيادة الحكومة، والتي يتم تفعيلها عند الطلب.
- *الحصيلة 2: يتمتع الأطفال في سن الدراسة والأشخاص المعرضون لانعدام الأمن الغذائي، وسوء التغذية والصدمات في البلديات المستهدفة في تيمور–ليشتي بتغذية محسنة، ورأس مال بشري معزز وسبل كسب عيش أكثر استدامة بحلول عام 2030*. سيعمل **البرنامج** على تحسين حصائل الأمن الغذائي والتغذية من خلال توفير الدعم لتعزيز قدرات شبكات الأمان الوطنية، بما في ذلك برنامج التغذية المدرسية. وتماشيا مع برنامج التغذية المدرسية الحكومي (*Merenda Escolar*) ونموذج التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية، سيقدم **البرنامج** المساعدة التقنية ودعم التنفيذ لتعزيز الاستدامة والأثر، مع المساهمة في الوقت نفسه في جهود الحماية الاجتماعية الأوسع نطاقا التي تبذلها الحكومة لدعم الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي.
- *الحصيلة 3: تستفيد المجتمعات المحلية المعرضة للأزمات والمتضررة منها في تيمور–ليشتي من الخدمات المحسنة والقدرات المعززة للحكومة والجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية على الاستعداد للأزمات والاستجابة لها بحلول عام 2030*. سيحتفظ **البرنامج** بالقدرة على تقديم خدمات الشراء وسلسلة الإمداد عند الطلب بناء على طلب الحكومة والشركاء من أجل زيادة قدراتهم مؤقتا.

وتحدد هذه الحصائل للخطة الاستراتيجية القطرية اتجاها استراتيجيا **للبرنامج** في تيمور–ليشتي يستند إلى مجالات القوة في إطار الخطة الاستراتيجية القطرية (2023–2025) وشراكة المنظمة القوية مع الحكومة.

مشروع القرار*

يوافق المجلس على الخطة الاستراتيجية القطرية لتيمور–ليشتي (2026-2030) (WFP/EB.2/2025/7-A/7) بتكلفة إجمالية يتحملها **البرنامج** قدرها 303 255 41 دولارات أمريكية.

* هذا مشروع قرار، وللاطلاع على القرار النهائي المعتمد من المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

1- التحليل القطري وتقييم الاحتياجات

1- تيمور–ليشتي دولة جزرية صغيرة نامية يبلغ عدد سكانها 1.3 مليون نسمة، وتحتل المرتبة 142 في مؤشر التنمية البشرية.[1]

2- ومنذ حصول البلد على الاستقلال في عام 2002، حقق تقدما اجتماعيا واقتصاديا ملحوظا، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للفرد من 534 دولارا أمريكيا في عام 2002 إلى 503 1 دولارات أمريكية في عام 2023.[2] وتولي حكومة تيمور–ليشتي اهتماما كبيرا لتنمية رأس المال البشري، وتعتبر أن تعزيز السلام والاستقرار على المدى الطويل أولوية رئيسية.

3- وتيمور–ليشتي هي من البلدان الأقل نموا، حيث يواجه 48.3 في المائة من سكانها حاليا فقرا متعدد الأبعاد. وخلص استعراض لجنة السياسات الإنمائية الذي يجري كل ثلاث سنوات لعام 2024 إلى أن البلد لم يعد يستوفي معايير التخرج، مشيرا إلى شواغل بشأن سوء تغذية الأطفال والاعتماد على عائدات النفط. وحدد الاستعراض التنويع الاقتصادي كعامل أساسي لتحقيق التخرج.[3]

4- وعلى الرغم من انخفاض معدل انتشار سوء التغذية، لا يزال يمثل مصدر قلق كبير. ففي عام 2020، بلغ معدل انتشار التقزّم لدى الأطفال دون سن الخامسة 47.1 في المائة، منخفضا عن 50.2 في المائة في عام 2016 و58.1 في المائة في عام 2010.[4] وانخفض معدل انتشار الهزال إلى 8.6 في المائة، مما يشير إلى مستوى "متوسط" من القلق وفقا لعتبات منظمة الصحة العالمية.[5] وتواجه النساء والبنات أشكالا متعددة من سوء التغذية: ففي عام 2020، كان 18.8 في المائة من النساء غير الحوامل يعانين من نقص الوزن، بينما كان 19.3 في المائة يعانين من فرط الوزن أو السمنة.[6] ويظهر انتشار فقر الدم – الذي أصاب في عام 2019 46 في المائة من الأطفال الذين تراوح أعمارهم بين 6 أشهر و59 شهرا و30 في المائة من النساء في سن الإنجاب – انتشار نقص المغذيات الدقيقة على نطاق واسع.[7]

5- وقدر تحليل للتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي عام 2024 أن 27 في المائة من الأسر واجهت في أوائل عام 2024 مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد (المرحلة 3 أو أعلى من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي).[8] وعلى الرغم من أن هذه البيانات تبين موسم الجفاف وتأثير ظاهرة النينيو–التذبذب الجنوبي، فإنها تسلط الضوء أيضا على واقع يتفاقم فيه انعدام الأمن الغذائي وتآكل قدرات التكيف بسبب الفقر وتضخم أسعار الأغذية.

6- وفي عام 2019، بلغت تكلفة توفير نمط غذائي كاف من حيث المغذيات لعائلة مكونة من خمسة أفراد 5.68 دولارا أمريكيا في اليوم.[9] وقدر تحديث لتحليل تكلفة النمط الغذائي في عام 2023 أن التكلفة قد ارتفعت إلى 10.09 دولارا أمريكيا في اليوم – بزيادة قدرها 78 في المائة – مدفوعة بتضخم أسعار الأغذية، وانخفاض القوة الشرائية، والآثار المستمرة لجائحة مرض فيروس كورونا 2019 (كوفيد–19) والفيضانات التي حدثت في 2021–2022.[10] وفيما تظل الزراعة المصدر الرئيسي لسبل كسب العيش لمعظم سكان تيمور–ليشتي، لا تزال التحديات المتعلقة بالإنتاجية والاستثمار قائمة، وتستمر الواردات في تأدية دور رئيسي في تلبية الطلب على الحبوب.[11]

7- وتشكل الأخطار الطبيعية تهديدا كبيرا لتنمية البلد؛ وفي عام 2022، احتلت تيمور–ليشتي المرتبة 122 من بين 187 بلدا في مؤشر مبادرة التكيف العالمي لجامعة نوتردام.[12] وتواجه تيمور–ليشتي أخطارا شديدة تتعلق بالطقس، بما في ذلك تزايد تواتر

---

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 2025. *تقرير التنمية البشرية 2025 – مسألة اختيار: الإنسان والإمكانات في عصر الذكاء الاصطناعي.*

[2] مجموعة البنك الدولي. 2024. نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية لدولار الأمريكي) – تيمور-ليشتي.

[3] الأمم المتحدة. 2024. *لجنة السياسات الإنمائية – تقرير عن الدورة السادسة والعشرين (4-8 مارس/آذار 2024).*

[4] حكومة تيمور–ليشتي. 2022. *استقصاء عن الغذاء والتغذية في تيمور–ليشتي 2020.*

[5] *المرجع نفسه.*

[6] *المرجع نفسه.*

[7] منظمة الصحة العالمية. 2025. تقديرات منظمة الصحة العالمية لفقر الدم في العالم، إصدار 2025.

[8] التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي. 2024. تيمور–ليشتي: حالة انعدام الأمن الغذائي الحاد نوفمبر/تشرين الثاني 2023 – أبريل/نيسان 2024 والتوقعات للفترة مايو/أيار – سبتمبر/أيلول 2024.

[9] **البرنامج**. 2024. *تيمور–ليشتي – تحليل تكاليف الأنماط الغذائية – تحديث 2023.*

[10] *المرجع نفسه.*

[11] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. 2025. *النظام العالمي للمعلومات والإنذار المبكر – ملخصات البلاد.*

[12] جامعة نوتردام. 2023. مبادرة نوتردام العالمية للتكيف – مؤشر البلد: الترتيب.

وشدة الفيضانات، والانهيارات الأرضية، والأعاصير، وموجات الجفاف وتآكل التربة، والتي لها جميعها آثار شاملة على مختلف القطاعات. وقدرت تكلفة التعافي من إعصار سيروجا في عام 2021 بنحو 422 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل ثلث الإنفاق الحكومي لذلك العام.[13]

8- والأسباب الجذرية لسوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي في تيمور–ليشتي معقدة وتؤثر على النظام الغذائي بأكمله. وتشمل هذه الأسباب محدودية الإنتاجية الزراعية، وضعف الوصول إلى الأغذية المغذية والمتنوعة، والتحديات التي تواجه الاستخدام الآمن للأغذية، وضعف الروابط السوقية.[14] وتزداد هذه المسائل تعقيدا بسبب الفقر، وانخفاض دخل الأسر، والاعتماد الشديد على زراعة الكفاف، مما يزيد من الضعف أمام الأخطار الطبيعية. وبالإضافة إلى ذلك، يؤدي سوء الخدمات الصحية، وعدم كفاية مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، ومحدودية التثقيف الغذائي إلى تفاقم نقص التغذية، ولا سيما بين النساء والأطفال.[15]

9- وتعد النساء في تيمور–ليشتي عوامل تغيير محورية، حيث يدفعن تغذية الأسر، والإنتاجية الزراعية، وقدرة المجتمعات المحلية على الصمود.[16] وفي الوقت نفسه، يواجهن عوائق نظمية تزيد بشكل غير متناسب من تعرضهن لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، بما في ذلك محدودية الوصول إلى الأراضي، والقروض، والمدخلات الزراعية والتعليم، فضلا عن الاعتماد على زراعة الكفاف والعمالة غير الرسمية للحصول على الدخل.

10- وتيمور–ليشتي مشاركة نشطة في المنتديات المتعددة الأطراف وعضو مؤسس في مجموعة الدول الهشة السبع الموسعة (مجموعة السبع+)، التي تدعو إلى التنمية وبناء السلام بقيادة البلدان. وهي تقود أيضا فرقة العمل العالمية المعنية بالحماية الاجتماعية من أجل التغذية، وتشجع النظم الوطنية التي تنهض بالتنمية المستدامة. ومن خلال هذه المشاركات، تعزز تيمور–ليشتي تبادل المعرفة، وتقوي التعاون في ما بين بلدان الجنوب، وتدعم الحلول القابلة للتطوير للبلدان الهشة والمتضررة من النزاعات.

2- الأولويات الوطنية والمساعدة الجماعية

11- تتمتع تيمور–ليشتي بإمكانات تخولها توسيع نطاق البرامج ذات القيادة الوطنية وتدابير الاستجابة لحالات الطوارئ. غير أن الاعتماد على عائدات النفط الآخذة بالنضوب، وعدم تنوع مصادر التمويل بشكل كاف، ومعوقات القدرات تحد من وضع حلول مستدامة. ولا تستطيع عائدات النفط والغاز الحالية دعم هذه التدخلات على نطاق واسع بشكل مستدام.

12- وتؤدي شبكات الأمان الواسعة النطاق، مثل *Bolsa de Mãe* (التي وصلت إلى أكثر من 68 000 أسرة ضعيفة في عام 2024)[17] و*Merenda Escolar* (برنامج التغذية المدرسية على الصعيد الوطني الذي يغطي جميع أطفال المدارس الابتدائية)، دورا حاسما في دعم الأمهات والأطفال الضعفاء تغذويا في جميع أنحاء تيمور–ليشتي. وقد أحرزت هذه المبادرات تقدما كبيرا في الحد من الفقر وانعدام الأمن الغذائي، وتحسين رفاه الأطفال وزيادة معدل الانتظام في المدارس. وعلى رغم أهمية هذه الإنجازات، لا تزال هناك فرص لمعالجة الثغرات في تصميم البرامج وتنفيذها وتغطيتها من أجل زيادة تعزيز أثرها.

13- وانضمت تيمور–ليشتي إلى اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عام 2023 ووضعت خطة عمل وطنية بشأن الإعاقة، إلى جانب شبكة أمان اجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة. ومع ذلك، تؤثر القدرات المؤسسية المحدودة وقيود التمويل على كل من تغطية الدعم واستدامته. وهناك حاجة إلى تعزيز نظم البيانات وتنفيذ السياسات بشكل أكثر فعالية لضمان تغطية جميع الأشخاص ذوي الإعاقة.

---

[13] البنك الدولي. 2021. *التعلم من الإعصار المداري سيروجا: بناء القدرة على الصمود في وجه الكوارث والظواهر المناخية في تيمور–ليشتي.*

[14] منظمة الأغذية والزراعة وآخرين. 2024. *حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2024 – التمويل من أجل القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بجميع أشكاله.*

[15] *المرجع نفسه.*

[16] TOMAK. 2023. *تقاسم العبء: التكنولوجيات الموفرة للعمالة، والديناميات الجنسانية والأمن الغذائي في تيمور–ليشتي.*

[17] Tatoli. 2025. "يدفع برنامج Bolsa da Mãe المزايا لأكثر من 68 000 مستفيدا (باللغة البرتغالية).

14- وفي السنوات الأخيرة، أحرزت تيمور–ليشتي تقدما في تعزيز قدرات سلسلة الإمداد الوطنية. وفي عام 2024، قامت هيئة الحماية المدنية بتنقيح هيكلها التنظيمي لتحسين التنسيق الإنساني على المستويين الوطني ودون الوطني، ودعم تحسين الوقاية من الأزمات، وتخفيفها والاستجابة لها. وقد أبرزت التقييمات الميدانية، والدورات التدريبية والمشاورات مع الجهات الفاعلة في سلسلة الإمداد المجالات التي تحتاج إلى تحسين، بما في ذلك التخزين، والاستعداد للكوارث، والتمويل وإدارة البيانات. وعلى رغم استمرار التحديات، فإن هذه الجهود توفر أساسا متينا لمعالجة الثغرات والبناء على التقدم القائم.

15- ويعتمد إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة أربع ركائز رئيسية متوائمة مع الأولويات الأربع لخطة التنمية الاستراتيجية للحكومة للفترة 2011–2030،[18] وهي:

- رأس المال الاجتماعي والخدمات الشاملة؛
- التنمية الاقتصادية؛
- القدرة على الصمود في وجه الكوارث وتغير المناخ والبنية التحتية القادرة على الصمود؛
- والحوكمة الديمقراطية والإطار المؤسسي.

16- ويعمل **البرنامج** وكيانات الأمم المتحدة الأخرى والشركاء الإنمائيون بشكل وثيق مع الحكومة في وضع تحليلات ونُهج مشتركة، مما يضمن المواءمة على جميع المستويات. ومن الأمثلة الحديثة على ذلك تقييم النظم الغذائية، الذي يوصي بإجراءات ذات أولوية يمكن للحكومة وشركاء الأمم المتحدة اتخاذها لتعزيز النظم الغذائية في تيمور–ليشتي.[19]

17- وضمنت سلسلة من المشاورات حول هذه الخطة الاستراتيجية القطرية مع الحكومة، والشركاء الإنمائيين وكيانات الأمم المتحدة الأخرى في عام 2025 المواءمة الاستراتيجية والدعم من أصحاب المصلحة هؤلاء. وسيضمن التعاون المستمر مع الحكومة على المستوى التقني أن تظل البرامج متوائمة مع الأولويات الوطنية.

3- الميزة النسبية للبرنامج وقدراته وإمكاناته في تيمور-ليشتي

18- بناء على الخطة الاستراتيجية القطرية للفترة 2018–2022، عزز **البرنامج** دوره كشريك رئيسي في جهود تيمور–ليشتي المبذولة في مجالي الأمن الغذائي والتغذية. وتكمن ميزته النسبية في الاستجابة لحالات الطوارئ، كما يتضح من الاستجابة للجفاف الناجم عن ظاهرة النينيو–التذبذب الجنوبي، والتي وصلت إلى 18 000 شخص؛ وتعزيز النظم الوطنية القابلة للتوسيع، ولا سيما في مجالي الحماية الاجتماعية والتغذية. وفي حين أن القدرة على التنفيذ داخل المؤسسات الحكومية لا تزال محدودة، فإن تدخلات **البرنامج** مصممة لتقديم نماذج لحلول قابلة للتوسيع لبرامج مستقبلية تقودها الحكومة، بالإضافة إلى توليد الأدلة وتعزيز القدرات المؤسسية.

19- وعلى الرغم من عدم إجراء تقييم للخطة الاستراتيجية القطرية للفترة 2023–2025، فإن تقييم الخطة الاستراتيجية القطرية للفترة 2018–2022[20] لا يزال ذا صلة وقد استُرشد به في تصميم الخطة الاستراتيجية القطرية للفترة 2026–2030. وقد أدى تعزيز العلاقات مع الوزارات الحكومية الرئيسية والشركاء الإنمائيين خلال تنفيذ الخطة الاستراتيجية القطرية للفترة 2023–2025 إلى إرساء الأساس لاتباع نهج أكثر تكاملا في الخطة الاستراتيجية القطرية المقبلة.

20- وبنت الخطة الاستراتيجية القطرية للفترة 2023–2025 على النجاحات السابقة واستجابت للأولويات الناشئة **للبرنامج** في تيمور–ليشتي، بما في ذلك ما يلي:

- تعزيز التدخلات التكميلية لبرنامج التغذية المدرسية *Merenda Escolar*. وتحظى هذه التدخلات بتقدير كبير من الحكومة وقد جذبت اهتماما متزايدا من الشركاء الإنمائيين؛ وهي تشكل نقاط دخول للعمل في جميع النظم الغذائية؛

[18] حكومة تيمور-ليشتي. 2011. *خطة التنمية الاستراتيجية لتيمور-ليشتي، 2011–2030*.

[19] **البرنامج**. 2023. *تقييم النظم الغذائية، تيمور-ليشتي*.

[20] **البرنامج**. 2020. *تقييم الخطة الاستراتيجية القطرية **للبرنامج** في تيمور-ليشتي (2018-2020)*.

- تعزيز جمع البيانات وتحليلها بشكل مشترك، بما في ذلك دعم تقييم الأمن الغذائي،[21] وتحليل التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي،[22] ودراسة العائد على الاستثمار[23] وتقييم النظم الغذائية.[24] وقد ساعدت هذه على تحديد قاعدة الأدلة لهذه الخطة الاستراتيجية القطرية وتبيين مجالات العمل المشتركة في مجالي الأمن الغذائي والتغذية للشركاء؛
- وتقديم استجابات سريعة الحركة ومرنة للأزمات الناشئة بالشراكة مع الجهات الفاعلة الأخرى وبقيادة الحكومة، مثل الاستجابة في عام 2024 للظروف الشبيهة بالجفاف المرتبطة بظاهرة النينيو–التذبذب الجنوبي.

21- ومن عام 2023 إلى عام 2025، نفذ **البرنامج** مجالات العمل هذه من خلال أربعة تنقيحات للميزانية، مما أدى إلى توسيع نطاق الدعم لشبكات الأمان ذات القيادة الوطنية – ولا سيما برنامجي التغذية المدرسية (*Merenda Escolar* و*Bolsa da Mãe*) – وتعزيز مرونته في الاستجابة للصدمات وطلبات الحكومة. وتركز استراتيجية الانتقال **للبرنامج** على وضع نماذج لنُهج قابلة للتوسيع يمكن أن تضفي عليها النظم الوطنية الطابع المؤسسي، مما يتيح الانتقال التدريجي إلى ملكية الحكومة. وقد سمح هذا النهج التكيفي **للبرنامج** بدمج الدروس المستفادة من تقييم الخطة الاستراتيجية القطرية للفترة 2018–2022 ومواءمة البرمجة مع الاحتياجات الناشئة والبيئات التشغيلية.

22- وتتناول الخطة الاستراتيجية القطرية المجالات الرئيسية لاستثمارات **البرنامج**، على النحو الموصى به في تقييم النظم الغذائية. وتشمل هذه المجالات تحسين القدرات الوطنية في مجالي التخزين والمستودعات، وتوفير أغذية مغذية تكميلية خلال الأيام الألف الأولى من الحياة (الحصيلتان 1 و3 للخطة الاستراتيجية القطرية). ويُبرز التقييم أيضا ضرورة زيادة إنتاج الأغذية المغذية من قبل الأسر الزراعية؛ وتفعيل برنامج التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية؛ ودعم حملات التغيير الاجتماعي والسلوكي المتعلق بالتغذي؛ وزيادة استهلاك الأرز المقوى من قبل الفئات السكانية الضعيفة. وتُعالَج هذه المجالات في الحصيلة 2 للخطة الاستراتيجية القطرية.

23- ويتمتع **البرنامج**، بفضل وجوده الميداني القوي عبر البلديات، وموظفيه المتواجدين في مرافق حكومية، بمكانة فريدة تتيح له تزويد النظم الوطنية بمعلومات قيمة من البلديات، ولا سيما تلك الأكثر تضررا من انعدام الأمن الغذائي والفقر. كما يتيح هذا القرب **للبرنامج** تنفيذ أنشطة تعزيز القدرات على جميع مستويات الحكومة. وهذه الجهود مصممة لدعم إضفاء الحكومة الطابع المؤسسي على البرامج الرئيسية، مما يمهد الطريق لانتقال المسؤوليات واستدامة التدخلات على نطاق واسع.

24- ومنذ تقييم الخطة الاستراتيجية القطرية التي تغطي الفترة 2018-2022، وبما يتماشى مع توصياته، وسع المكتب القطري قاعدة تمويله وأصبح لديه توقعات تمويلية أكثر إيجابية. وتتواءم الخطة الاستراتيجية القطرية للفترة 2026–2030 تماما مع خطة التنمية الاستراتيجية للحكومة وإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة.

4- التموضع الاستراتيجي، وأولويات البرامج والشركات

اتجاه الخطة الاستراتيجية القطرية والآثار المنشودة

25- تبني هذه الخطة الاستراتيجية القطرية على سجل **البرنامج** الحافل بالإنجازات في إطار الخطة الاستراتيجية القطرية للفترة 2023–2025 وتنقيحاتها. ويشمل الدور الفريد الذي يضطلع به **البرنامج** تقديم الدعم للاستعداد الوطني لحالات الطوارئ، ولا سيما من حيث تعزيز قدرة سلاسل الإمداد الوطنية؛ ودعم شبكات الأمان الوطنية، بما في ذلك التغذية المدرسية، والمساهمة في تحقيق حصائل في مجالي التغذية ورأس المال الاجتماعي؛ والاستجابة السريعة الحركة، وسد الثغرات والاستجابة للأزمات عند الحاجة.

26- وسيعمق **البرنامج** مشاركته في شبكات الأمان الوطنية، مع دعم جهود الحكومة لتعزيز آليات الاستجابة للصدمات واستهداف الأسر الضعيفة بشكل أفضل. وبناء على طلب وزارة التضامن الاجتماعي والشمول، سيقدم **البرنامج** المساعدة التقنية لإدماج

---

[21] **البرنامج**. 2024. *تقييم الأمن الغذائي – تيمور–ليشتي 2023*.

[22] تصنيف مراحل الأمن الغذائي المتكامل. *تيمور–ليشتي: حالة انعدام الأمن الغذائي الحاد نوفمبر/تشرين الثاني 2023 – أبريل/نيسان 2024 والتوقعات للفترة مايو/أيار – سبتمبر/أيلول 2024*.

[23] [سيتم إدراج الرابط عند نشر التقييم]

[24] [سيتم إدراج الرابط عند نشر التقييم]

التغذية في برنامج *Bolsa da Mãe* والنهوض بشبكات الأمان التكيفية القائمة على الأدلة. وبالإضافة إلى ذلك، سيحافظ **البرنامج** على المرونة لتقديم الدعم عند الطلب والاستجابة المباشرة كلما ظهرت ثغرات حرجة أو احتياجات ملحة.

27- وتساهم هذه الخطة الاستراتيجية القطرية في تحقيق الحصائل المشتركة والوطنية وحصائل الأمم المتحدة على النحو المبين في خطة التنمية الاستراتيجية وإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. وهي تساهم في جميع ركائز الأولويات الاستراتيجية لإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، وخاصة تلك المتعلقة برأس المال الاجتماعي والقدرة على الصمود في وجه الكوارث.

28- وبحلول عام 2030، ستكون جهود **البرنامج** قد عززت نظم الاستجابة لحالات الطوارئ التي تقودها الحكومة، وحسنت الحالة التغذوية للأطفال في سن الدراسة من خلال استهلاكهم لأنماط غذائية أكثر تغذية وتنوعا، وعززت سبل كسب العيش للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، وساهمت في وضع نظم وبرامج وطنية أكثر تركيزا على الأشخاص، ومراعاة للتغذية واستجابة للصدمات.

تكامل البرامج

29- إن حصائل وأنشطة الخطة الاستراتيجية القطرية مترابطة، مما يضمن اتباع نهج شامل ومتكامل لتعزيز الأمن الغذائي والتغذية. ويجري تسليط الضوء أدناه على فرص تكامل البرامج.

30- *شبكات الأمان المراعية للتغذية والمستجيبة للصدمات*. لطالما استجابت الحكومة للصدمات من خلال آليات شبكات الأمان، بما في ذلك التحويلات العينية والقائمة على النقد خلال جائحة كوفيد–19. وتساعد نظم الاستجابة القوية للأزمات على استقرار المجتمعات المحلية، مما ينشئ أساسا لتحسين الأمن الغذائي على المدى الطويل. ويتحيّن **البرنامج** الفرص لتحسين الاستهداف وتمكين البرامج الوطنية من توسيع نطاقها استجابة للصدمات. كما سيدعم **البرنامج** الجهود الرامية إلى زيادة قدرة البرنامج الوطني للتغذية المدرسية على تحمل الصدمات والتكيف مع احتياجات أطفال المدارس والعائلات في حالات الأزمات. وبالإضافة إلى ذلك، يهدف إدماج **البرنامج** للقدرة على الصمود في التغذية المدرسية، وشبكات الأمان والاستعداد لحالات الطوارئ إلى الحد من مخاطر سبل كسب العيش التي تواجه الأسر الزراعية والمساهمة في إنتاج أغذية محلية أكثر قدرة على الصمود.

31- *التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية وسبل كسب العيش المعززة*. من خلال ربط المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة ببرامج التغذية المدرسية، سيقوي **البرنامج** النظم الغذائية المحلية ويحسن حصائل الأمن الغذائي والتغذية. وسيؤدي هذا العمل إلى تحسين الوصول إلى وجبات آمنة ومغذية ومحلية المصدر؛ وزيادة توافر الغذاء من خلال تعزيز الطلب المستقر والشراء الاستراتيجي؛ وتشجيع الأنماط الغذائية الصحية داخل المجتمعات المحلية. ومن خلال دعم الزراعة المستدامة وسبل كسب العيش القادرة على الصمود، ستساعد التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية في الحد من الفقر مع تحسين انتظام التلاميذ في المدارس، وتركيزهم وحصائل التعلم. ومع تزايد الاستثمارات الحكومية، يعد برنامج التغذية المدرسية "*Merenda Escolar*" نموذجا قابلا للتوسيع لتعزيز الاقتصادات المحلية، ومكافحة الفقر والنهوض بالتعليم الجيد.

32- *اتخاذ القرارات المستندة إلى البيانات*. ستساهم خبرة **البرنامج** في البحث والتقييم والرصد في تقوية النظم الوطنية للبيانات في إطار الحصيلتين 1 و2 للخطة الاستراتيجية القطرية، مما يضمن أن تكون جميع التدخلات قائمة على الأدلة ومراعية للاحتياجات المحددة للنساء، والرجال، والبنات، والأولاد.

33- *الدعم المتكامل للسكان الضعفاء*. تهدف الخطة الاستراتيجية القطرية إلى ضمان استفادة الفئات السكانية الضعيفة – مثل أطفال المدارس، والمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، والنساء والمجتمعات المحلية المتضررة من الكوارث – من تدخلات تكميلية متعددة. وعلى سبيل المثال، سيحصل الأطفال في سن الدراسة على وجبات من خلال برنامج التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية، بينما ستتحسن سبل كسب عيش عائلاتهم – وكثير منهم من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة – من خلال مبادرات تعزيز القدرات وتحسين الوصول إلى الأسواق. وبالمثل، من المتوقع أن تستفيد الأسر المتضررة من الصدمات من آليات شبكات الأمان (في إطار الحصيلة 2) والقدرات المسحنة للاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها (في إطار الحصيلة 1). وسيؤدي استهداف مواطن الضعف استنادا إلى الأدلة وتقوية آليات شبكات الأمان إلى دعم الوصول إلى الغذاء والتغذية.

34- *توافر الأغذية المغذية المقواة والمتخصصة*. سيواصل **البرنامج** جهوده لتوسيع نطاق توافر الأرز المقوى من خلال التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية واستكشاف إمكانية إدراجه في برامج أخرى، بما في ذلك الاستجابات لحالات الطوارئ. وتتضمن هذه الخطة الاستراتيجية القطرية خيارات لتوفير أغذية مغذية تكميلية من خلال أنشطة في إطار جميع حصائل الخطة الاستراتيجية القطرية؛ وهي الاستجابة لحالات الطوارئ (الحصيلة 1)، ونظام شبكات الأمان (الحصيلة 2)، وتوفير الخدمات عند الطلب (الحصيلة 3).

35- *الدعم الشامل لقدرات سلسلة الإمداد*. بالاستفادة من الشراكات الطويلة الأمد والخبرة في تعزيز قدرات سلسلة الإمداد، سيدعم **البرنامج** الحكومة والشركاء في بناء سلاسل إمداد وطنية قادرة على الصمود (بشكل أساسي في إطار الحصيلة 1). وفي إطار الحصيلة 2، سيشرك **البرنامج** الجهات الفاعلة في البلديات والمجتمعات المحلية في الجهود الرامية إلى تعزيز سلسلة القيمة الغذائية لبرنامج التغذية المدرسية "*Merenda Escolar*". وسيشمل ذلك التركيز على دعم المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في تحسين ممارسات تخزين الأغذية ونقلها. وفي إطار الحصيلة 3، سيحتفظ **البرنامج** بخيار تقديم خدمات سلاسل الإمداد لسد الثغرات في برامج الشركاء، إذا لزم الأمر.

المشاركة الاستراتيجية مع الشركاء

36- أقام **البرنامج** شراكات استراتيجية وتقنية مع الحكومة على جميع المستويات لدعم مجالات العمل المحددة. وسيتعاون **البرنامج** مع المؤسسات الحكومية الرئيسية التي تصوغ السياسات الوطنية المتعلقة بالتغذية المدرسية، والاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها، وشبكات الأمان، والأمن الغذائي والتغذية. وستدعم الشراكات الاستراتيجية مع الحكومة[25] اتباع نهج منسق ومستدام لمواجهة التحديات الغذائية والتغذوية.

37- وسيسهم التعاون مع الكيانات الأخرى في تحقيق حصائل الخطة الاستراتيجية القطرية. وعلى سبيل المثال، في ما يتعلق بالتغذية والصحة، سيتعاون **البرنامج** مع منظمة الصحة العالمية؛ وفي مجال التغذية، مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة؛ وفي مجال شبكات الأمان، مع منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وفي مجال النظم الغذائية المستدامة ودعم المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

38- وسيقوم **البرنامج** بمواءمة تدخلاته مع آليات التنسيق التي تقودها الحكومة، بما في ذلك المجلس الوطني للأمن الغذائي، والسيادة والتغذية؛ والوحدة الكلفة بمهمة مكافحة التقزم؛ وفرقة العمل المشتركة بين الوزارات المعنية بالشؤون الاجتماعية. وسيعمل على تعزيز تبادل البيانات من أجل التخطيط القائم على الأدلة، والتعاون مع الحكومات المحلية، والمجتمع المدني والشركاء الإنمائيين لضمان تدخلات مستهدفة وتركز على الأشخاص، مع تجنب الازدواجية.

حصائل وأنشطة الخطة الاستراتيجية القطرية

الحصيلة 1 للخطة الاستراتيجية القطرية: تستفيد المجتمعات المحلية المعرضة للأزمات والمتضررة منها في تيمور–ليشتي من القدرات المحسنة للنظم الحكومية والشركاء على الاستعداد للصدمات وتقديم المساعدة قبلها وأثناءها وبعدها

39- تتطلب الفيضانات والانهيارات الأرضية والأعاصير وموجات الجفاف وتآكل التربة والزلازل المتكررة المتزايدة الشدة اتباع نهج مركز لناحية الاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها يعزز استجابات الحكومة والمجتمعات المحلية. وفي إطار الحصيلة 1، سيعزز **البرنامج** قدرة الحكومة على الاستعداد للصدمات الطبيعية والاستجابة لها، وتقديم المساعدة الغذائية والتغذوية للسكان المعرضين للصدمات والمتضررين منها في جميع مراحل الاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها.

40- وسيعمل **البرنامج** مع الوزارات المعنية (بما في ذلك وزارة التضامن الاجتماعي والشمول)، وهيئة الحماية المدنية، وشركاء آخرين في المجال الإنساني لتعزيز قدرة الحكومة على الاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها. وفي الوقت الحالي، يعيق النقص في أدوات المعلومات القوية فعالية وحسن توقيت تدخلات الاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها، مما يترك السكان الضعفاء معرضين بشكل كبير لخطر انعدام الأمن الغذائي الحاد وسوء التغذية أثناء الأزمات. ولذلك، سيستثمر **البرنامج** في

[25] بما في ذلك وزارة التعليم؛ ووزارة التضامن الاجتماعي والشمول؛ ووزارة الصحة؛ وهيئة الحماية المدنية ووزارة الزراعة ومصايد الأسماك؛ ووزارة إدارة الدولة؛ والمعهد الوطني للإحصاء في تيمور–ليشتي؛ ووزارة إدارة الدولة.

تحسين نظم البيانات الفائقة الأهمية للاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها وإدماج المخاطر المتعلقة بالطقس في استراتيجيات الحكومة للاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها، مما يتيح الإنذار المبكر الفعال والعمل الاستباقي.

41- ولتكملة للجهود الرامية إلى تعزيز القدرات الوطنية في مجال الاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها، سيدعم **البرنامج** جهود الاستجابة لحالات الطوارئ بحسب الحاجة من خلال تقديم المساعدة المباشرة للسكان الضعفاء المتضررين من الصدمات، بما في ذلك سكان المناطق الريفية والمناطق المعرضة للكوارث. ولتعزيز قدرة شبكات الأمان، بما في ذلك التغذية المدرسية، على الاستجابة للصدمات، سيعمل **البرنامج** بشكل وثيق مع سلطات الاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها لضمان قدرة هذه البرامج على التكيف مع الاحتياجات المتغيرة خلال الأزمات. وستنطلق هذه الجهود بناء على طلب الحكومة، وسيتم تنسيقها بشكل وثيق بقيادة الحكومة وستستفيد من النظم الوطنية.

النشاط 1: تقديم المساعدة التقنية في مجال الاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها إلى الحكومة والشركاء

42- في إطار النشاط 1، سيعزز **البرنامج** القدرة الوطنية على الاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها من خلال تحسين جودة وتوافر البيانات الفائقة الأهمية المتعلقة بالأمن الغذائي، والتغذية، والأخطار، والمخاطر وأوجه الضعف المتعددة الأبعاد. وسيدعم **البرنامج** قدرة الحكومة على جمع وتحليل البيانات المصنفة بحسب الجنس، والعمر والإعاقة، مما يعزز فعالية الاستجابة لحالات الطوارئ ويساهم في تدخلات الاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها القائمة على الأدلة.

43- وبالاستناد إلى الشراكات الطويلة الأمد، سيواصل **البرنامج** تعزيز قدرة الحكومة على إدارة سلاسل الإمداد الوطنية. وسيدعم **البرنامج** الحكومة في تقييم ثغرات القدرات في البنية التحتية للتخزين، وممارسات الشراء، ومراقبة الجودة وممارسات الإدارة العامة. وبما يتواءم مع إطار تعزيز القدرات القطرية، ستشمل هذه الجهود دعم الأفرقة العاملة التقنية، والدورات التدريبية وتمارين المحاكاة على مختلف المستويات، مما سيزيد من تعزيز القدرات المؤسسية والتنسيق. وسيساعد **البرنامج** أيضا هيئة الحماية المدنية، ووزارة التضامن الاجتماعي والشمول، وغيرهما من الجهات الفاعلة على التخزين المسبق لمخزونات الأغذية والمواد غير الغذائية، وسيعمل مع النظراء الحكوميين على وضع أو تحديث إجراءات تشغيلية موحدة للتخطيط لحالات الطوارئ.

44- وسيعزز **البرنامج** إطار سياسة الاستعداد لحالات الطوارئ في تيمور–ليشتي من خلال تحسين نظم إدارة مخاطر الكوارث ودعم التكيف المحلي. وسيتطلب ذلك تعاونا وثيقا مع هيئة الحماية المدنية وشركاء آخرين لتحديد ومعالجة الثغرات في السياسات القائمة، وآليات التنسيق وهياكل التنفيذ. ومن خلال المساعدة التقنية، ومبادرات التغيير الاجتماعي والسلوكي، وتعزيز القدرات والتقييمات المستنيرة بالبيانات، سيساعد **البرنامج** على تحسين التخطيط الوطني للطوارئ وتنسيق الاستجابة، مما يضمن أن تكون أطر الاستجابة متمحورة حول الأشخاص ومتوائمة مع أفضل الممارسات الدولية.

45- وستعالج هذه الأنشطة الثغرات النظمية في الاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها وستساهم في تعزيز القدرات المؤسسية على المدى الطويل، مما يتيح استجابات أسرع وأكثر فعالية للصدمات مع تعزيز النظم الوطنية وهياكل الحوكمة القادرة على الصمود.

النشاط 2: تقديم المساعدة الغذائية والتغذوية للأشخاص الضعفاء والمتضررين من الصدمات

46- لتكملة جهوده الرامية إلى تعزيز النظم والقدرات الوطنية للاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها في إطار النشاط 1، سيقدم **البرنامج** المساعدة الغذائية والتغذوية إلى السكان المستهدفين المتضررين من الصدمات والأزمات، بمن في ذلك النساء، والأطفال والأشخاص ذوو الإعاقة والفئات الضعيفة الأخرى.

47- واستنادا إلى تحليل السياق والسوق، سيحدد **البرنامج** أنسب طرائق تقديم المساعدة، مثل المساعدة الغذائية العينية، أو الأغذية المغذية المتخصصة، أو الأغذية المقواة، أو التحويلات القائمة على النقد.

48- وسيقدم **البرنامج** هذه المساعدة بناء على طلب الحكومة وبقيادتها. وسينسق **البرنامج** مع كيانات الأمم المتحدة والشركاء الآخرين، مستفيدا من النظم والأدوات الوطنية. ومن خلال النظم الحكومية والاستهداف القوي القائم على مواطن الضعف والمستنير بالبيانات المصنفة، سيضمن **البرنامج** وصول جهود الاستجابة لحالات الطوارئ إلى الأشخاص الأشد احتياجا.

المواءمة مع الأولويات الوطنية

49- تندرج الحصيلة 1 في مجال التركيز "الاستجابة للأزمات". وهي تساهم في أولويات الحكومة في ما يتعلق بتنمية رأس المال الاجتماعي والبنية التحتية (القسمان 2 و3 من خطة التنمية الاستراتيجية)، وفي الأولوية الاستراتيجية 3 لإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، التي تركز على القدرة على الصمود في وجه الكوارث وتغير المناخ، والبنية التحتية القادرة على الصمود.

الحصيلة 2 للخطة الاستراتيجية القطرية: يتمتع الأطفال في سن الدراسة والأشخاص المعرضون لانعدام الأمن الغذائي، وسوء التغذية والصدمات في البلديات المستهدفة في تيمور–ليشتي بتغذية محسنة، ورأس مال بشري معزز وسبل كسب عيش أكثر استدامة بحلول عام 2030

50- من خلال الحصيلة 2، يهدف **البرنامج** إلى تحسين تغذية الأطفال في سن الدراسة؛ وتعزيز سبل كسب العيش المستدامة للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والجهات الفاعلة الأخرى على طول سلسلة القيمة الغذائية لبرنامج التغذية المدرسية؛ والمساعدة في الحد من التقزم من خلال تعزيز النظم والبرامج الوطنية. وسيكون هناك تركيز رئيسي على تعزيز القدرات التقنية للوزارات المعنية الرئيسية[26] التي تشرف على تنفيذ البرامج المستهدفة. وسيقوم **البرنامج** بربط برنامج التغذية المدرسية الوطني بسلاسل القيمة الغذائية المحلية لضمان استفادة الأسر الضعيفة من التغذية المحسنة من خلال توافر وجبات مدرسية متنوعة ومحلية المصدر.

51- وعلى الرغم من الجهود المستمرة، لا يزال سوء التغذية يمثل تحديا مستمرا في تيمور–ليشتي، حيث ترتفع معدلات التقزم ونقص المغذيات الدقيقة بين الأطفال دون سن الخامسة. وفي الوقت نفسه، يواجه المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة وغيرهم من الجهات الفاعلة في سلاسل القيمة الغذائية عددا من التحديات، بما في ذلك انخفاض الإنتاجية، وضعف الروابط السوقية ومحدودية القدرة على إنتاج مجموعة متنوعة من الأغذية المغذية. وسيعالج ربط المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة ببرنامج التغذية المدرسية هذه المسائل من خلال تزويد المزارعين بالروابط السوقية وحافز للإنتاج، ومن خلال ضمان إمدادات ثابتة من الأغذية المغذية لأطفال المدارس. وعلى المدى الطويل، سيسهم ذلك في توفير سبل كسب عيش أكثر استدامة ورأس مال بشري معزز من خلال تغذية الأطفال المحسنة.

52- وتؤدي شبكات الأمان الوطنية، بما في ذلك برنامج التغذية المدرسية، دورا حاسما في الحد من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية أثناء الصدمات. ومع ذلك، تفتقر هذه النظم حاليا إلى المرونة اللازمة للاستجابة للصدمات بفعالية، كما أنها ليست بأمثل مستوياتها لتحسين حصائل التغذية. ولذلك، سيدعم **البرنامج** المؤسسات الوطنية ودون الوطنية في تعزيز السياسات والبرامج. ولجعل شبكات الأمان أكثر تركيزا على الأشخاص، ومراعاة للتغذية واستجابة للصدمات، ستشمل الجهود تعزيز آليات الاستهداف، وتقوية نظم الرصد، وتحسين تقديم المساعدة اللامركزي.

53- وفيما سيتم إيلاء اهتمام خاص للمجموعات التي تواجه ضعفا متزايدا – مثل النساء الحوامل والمرضعات، والأطفال الصغار والمجتمعات المحلية المهمشة – سيدعم **البرنامج** تطوير وتعزيز النظم الوطنية القادرة على حماية جميع الأفراد المحتاجين.

النشاط 3: توفير تعزيز القدرات للحكومات الوطنية والمحلية، والمدارس، والمجتمعات المحلية والجهات الفاعلة الأخرى على طول سلسلة القيمة الغذائية لبرنامج التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية

54- في إطار النشاط 3، سيعزز **البرنامج** استدامة البرنامج الوطني للتغذية المدرسية بالمنتجات المحلية وفوائده المتعددة القطاعات من خلال تعزيز قدرات المؤسسات الحكومية، والمدارس والجهات الفاعلة في النظم الغذائية، بما في ذلك المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة وأصحاب المطاحن. وسيشمل هذا العمل المساعدة التقنية الرامية إلى تحسين السياسات والأطر التنظيمية، مثل وضع قانون لتقوية الأغذية؛ ومبادرات تعزيز القدرات لمديري المدارس وموظفيها من أجل تحسين تنفيذ البرنامج ورصده؛ واستخدام استراتيجيات التغيير السلوكي والاجتماعي لتعزيز عادات الأكل الصحية؛ وتحسين تصميم البرنامج لربط المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة بالمدارس بشكل أكثر فعالية.

[26] بما في ذلك وزارة والتعليم؛ ووزارة الصحة؛ ووزارة إدارة الدولة؛ ووزارة التضامن الاجتماعي والشمول؛ ووزارة الزراعة ومصايد الأسماك.

55- وتعد تقوية الأغذية طريقة فعالة من حيث التكلفة، وقابلة للتوسيع لمكافحة نقص المغذيات الدقيقة الذي يدفع ارتفاع معدلات التقزم في تيمور–ليشتي. وسيدعم العمل في إطار النشاط 3 لتعزيز الجودة التغذوية للأرز، نمو الأطفال ونموهم الإدراكي ويكمل برنامج التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية.

56- وسيعود تعزيز القدرات وتحسين الروابط السوقية بالفائدة على المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة (خاصة النساء)، مما سيمكنهم من تزويد المدارس بأغذية آمنة، ومغذية ومحلية المصدر من خلال سلاسل القيمة المتكاملة. وستركز الجهود على دعم دخل مستدام وقدرة المجتمعات المحلية على الصمود، فضلا عن زيادة معرفة ومهارات أصحاب المطاحن المحليين في مجال تقوية الأغذية؛ وزيادة إمكانات الإنتاج الزراعي؛ والحد من واردات الأغذية؛ وتقليل خسائر ما بعد الحصاد؛ وتوسيع نطاق الوصول إلى الأسواق.

57- ومن خلال تحديد المكونات المتاحة محليا في كل بلدية واستخدام إطار الوجبات المدرسية الصديقة للكوكب، سيعمد **البرنامج** إلى إدماج القدرة على الصمود في سلاسل القيمة الغذائية، مما يضمن إنتاج وجبات مدرسية مستدامة ومتنوعة من الناحية التغذوية. ولتعزيز عادات الأكل الصحية، سيتلقى الأطفال في سن الدراسة تدخلات مصممة خصيصا في مجال التغيير الاجتماعي والسلوكي تشجع ممارسات التغذية المحسنة وتنوع الأنماط الغذائية. وتماشيا مع سياسة الحكومة الرامية إلى تحقيق اللامركزية في إدارة أنشطة التغذية المدرسية، سيقدم **البرنامج** المساعدة التقنية لتعزيز القدرة على الشراء المحلي، وتخطيط الوجبات والرقابة. وسيعزز هذا النهج ملكية أقوى للمجتمع المحلي، والمساءلة والروابط بالنظم الغذائية المحلية، مما يسهم في نموذج أكثر قدرة على الصمود، وتركيزا على الأشخاص ومراعاة للتغذية يعود بالنفع على الأطفال والمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة على حد سواء.

58- وباعتباره برنامجا ناضجا، وطويل الأمد ومملوكا وطنيا، يتم تمويل برنامج التغذية المدرسية "*Merenda Escolar*" من مخصصات الميزانية الوطنية. وسيحتفظ **البرنامج** بخيار تقديم مساهمات غذائية عينية للبرنامج في المناطق الجغرافية التي يقدم فيها **البرنامج** الدعم البرامجي.

النشاط 4: توفير تقوية نظام شبكات الأمان، وتنمية القدرات، ودعم تنفيذ البرامج للمؤسسات الحكومية على المستويين الوطني ودون الوطني

59- في إطار النشاط 4، سيدعم **البرنامج** المؤسسات الوطنية ودون الوطنية في تصميم وتنفيذ برامج شبكات أمان تستجيب للصدمات وتراعي التغذية وتستهدف أشد الأشخاص ضعفا. ولضمان أن تصبح نظم شبكات الأمان أكثر فعالية، وتركيزا على الأشخاص وقدرة على الصمود، سيتم تعزيز قدرة الحكومات على تخطيط البرامج، ووضع السياسات وصنع القرارات القائمة على البيانات.

60- وسيساعد **البرنامج** على وضع مؤشر للضعف وسجل اجتماعي مع نظام متكامل لإدارة المعلومات؛ وستيسر هذه الأدوات صنع القرارات المستندة إلى البيانات من خلال تحديد الفئات المعرضة للمخاطر وضمان وصول تدخلات شبكات الأمان إلى من هم في أمس الحاجة إليها. وسيتضمن السجل أيضا سمات تستجيب للصدمات، مما يسمح بإجراء تعديلات سريعة خلال الأزمات.

61- ولضمان أن تكون السياسات قائمة على الأدلة، سيقدم **البرنامج** المساعدة التقنية الرامية إلى تعزيز قدرات الحكومة على الرصد والتقييم، بما في ذلك من خلال تطوير أدوات رصد المشاريع، والتوجيه التشغيلي والأطر اللازمة لتوسيع نطاق الاستجابة لحالات الطوارئ. وستشمل الجهود تدريب موظفي المرافق الصحية على توزيع الأغذية، وتحسين شراء الأغذية المغذية التكميلية وتوفيرها، وتنفيذ مبادرات التغيير الاجتماعي والسلوكي.

62- وسيسهل **البرنامج** أيضا الدعوة السياساتية وتبادل المعرفة من خلال المناقشات الوطنية، وعمليات التبادل في ما بين بلدان الجنوب، والمشاركة في المنصات الإقليمية والعالمية، بما في ذلك مجموعة الدول الهشة السبع الموسعة وفرقة العمل العالمية المعنية بالحماية الاجتماعية من أجل التغذية. ومن خلال تعزيز القدرات المؤسسية في مجال الرصد، والتقييم وجمع البيانات – بما في ذلك البيانات المصنفة بحسب الجنس والإعاقة، والتحليلات المتعلقة بالطقس – سيساعد **البرنامج** على بناء نظام شبكات أمان أكثر تكيفا، واستجابة. وسيضمن ذلك حصول الأشخاص الضعفاء، في الأوقات المستقرة وفي الأزمات، على الدعم الفعال وفي الوقت المناسب.

المواءمة مع الأولويات الوطنية

63- تندرج الحصيلة 2 في مجال التركيز "الأسباب الجذرية". وهي تتواءم مع أولويات الحكومة في ما يتعلق برأس المال الاجتماعي (كما هو موضح في خطة التنمية الاستراتيجية)، ومع الأولوية الاستراتيجية الأولى لإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، والتي تركز على رأس المال الاجتماعي والخدمات الشاملة. كما تسهم في تحقيق أولويات كل من خطة التنمية الاستراتيجية وإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة من حيث التنمية الاقتصادية، والقدرة على الصمود والحوكمة الرشيدة.

الحصيلة 3 للخطة الاستراتيجية القطرية: تستفيد المجتمعات المحلية المعرضة للأزمات والمتضررة منها في تيمور–ليشتي من الخدمات المحسنة والقدرات المعززة للحكومة والجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية على الاستعداد للأزمات والاستجابة لها بحلول عام 2030

64- تعتمد تيمور–ليشتي اعتمادا كبيرا على الواردات وتواجه صدمات متكررة شكلت في الماضي تحديا لقدرات الشراء والخدمات اللوجستية للشركاء. وفي إطار الحصيلة 3 للخطة الاستراتيجية القطرية، وبناء على الطلبات المقدمة من الحكومة خلال الخطة الاستراتيجية القطرية للفترة 2023–2025، سيقوم **البرنامج** مؤقتا بتقديم الخدمات لمساعدة الشركاء على تنفيذ برامجهم.

النشاط 5: توفير الخدمات بحسب الطلب بما في ذلك شراء الأغذية والمواد غير الغذائية والخدمات اللوجستية إلى الحكومة والشركاء في المجالين الإنساني والإنمائي.

65- سيقدم **البرنامج** بحسب الطلب خدمات شراء الأغذية، وشراء المواد غير الغذائية، وسلسلة الإمداد والخدمات اللوجستية إلى الحكومة والشركاء في المجالين الإنساني والإنمائي على أساس استرداد التكاليف بالكامل. وستكون هذه الخدمات مؤقتة ومقدمة بناء على طلب الشركاء، رهنا بالقدرة التشغيلية، من أجل تسهيل تنفيذ برامج الشركاء وخططهم.

المواءمة مع الأولويات الوطنية

66- تندرج الحصيلة 3 في مجال التركيز "الاستجابة للأزمات". وهي تسهم في أولوية الحكومة في ما يتعلق برأس المال الاجتماعي على النحو المبين في خطة التنمية الاستراتيجية والأولوية الاستراتيجية الأولى لإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة.

5- تحديد الأولويات والاستدامة

نهج تحديد الأولويات

67- شهدت الخطة الاستراتيجية القطرية للفترة 2023–2025 اتجاها إيجابيا في مجال تدبير الموارد، حيث اجتذبت التمويل من الجهات المانحة التقليدية وغير التقليدية وكذلك من الحكومة؛ وفي وقت كتابة الخطة الاستراتيجية القطرية هذه، تم تمويلها بنسبة 50 في المائة، مع توقع تمويل إضافي في عام 2025. ويستند مستوى طموح الخطة الاستراتيجية القطرية للفترة 2026–2030 إلى هذا الاتجاه، مما يشير إلى مستوى متواضع من النمو خلال مدتها، مدعوما باستراتيجية للشراكات وتدبير الموارد.

68- ومن المتوقع أن يخصص معظم التمويل لحصائل وأنشطة محددة في الخطة الاستراتيجية القطرية. وتشمل الاعتبارات الرئيسية لتحديد الأولويات توافر التمويل، ومدى إلحاح الاحتياجات، وقدرة الشراكات القائمة، والمواءمة مع أولويات الحكومة.[27]

69- وبالتركيز على الاستجابة للأزمات، سيعتمد العمل في إطار الحصيلة 1 للخطة الاستراتيجية القطرية في المقام الأول على قاعدة جهات مانحة تقليدية. وإذا لم تتطلب الأزمات تدخلا من **البرنامج** أو إذا كان التمويل محدودا، فإن الحصيلة 1 ستشهد أنشطة استجابة مباشرة محدودة؛ غير أن جهود تعزيز القدرات مع الحكومة والشركاء ستستمر حيثما أمكن. وسيستند تحديد الأولويات إلى الشراكات القائمة من أجل تعزيز القدرات وإلى معايير الاستهداف المتفق عليها مع الحكومة، فضلا عن المبادئ التوجيهية للجهات المانحة.

[27] الخطة التفصيلية لتحديد الأولويات لهذه الخطة الاستراتيجية القطرية متاحة على بوابة بيانات الخطط الاستراتيجية القطرية.

70- وبالتركيز على تعزيز شبكات الأمان الوطنية، سيعتمد العمل في إطار الحصيلة 2 للخطة الاستراتيجية القطرية على مزيج من الشركاء التقليديين وغير التقليديين. ويتطلب التجريب الناجح للبرمجة المحسنة واستدامة النتائج وجود قاعدة تمويل متنوعة وقوية طيلة مدة تنفيذ الخطة الاستراتيجية القطرية. وخلافا للاستجابات القصيرة الأمد لحالات الطوارئ، تتطلب الحصيلة استثمارا مستداما لضمان الحفاظ على التغييرات النظمية – مثل بناء القدرات المؤسسية وإصلاحات السياسات – بعد فترة الخطة الاستراتيجية القطرية. وإذا لم يكن التمويل كافيا، فإن الأثر الطويل الأمد لهذه التغييرات قد يكون محدودا.

71- وستوفر الحصيلة 3 للخطة الاستراتيجية القطرية الخدمات للشركاء مع استرداد التكاليف بالكامل. وسيقود التنفيذ طلب الشركاء ومواردهم، رهنا بقدرة **البرنامج** على التنفيذ.

استراتيجيتا الاستدامة والانتقال

72- تركز هذه الخطة الاستراتيجية القطرية على تعزيز النظم الوطنية للحفاظ على حصائل الأمن الغذائي والتغذية بعد انتهاء مدة الخطة. والانتقال التدريجي إلى التنفيذ الحكومي أمر أساسي لهذا النهج. واعترافا بالتحديات الأوسع نطاقا التي تواجهها تيمور–ليشتي في مجال التنفيذ – بما في ذلك محدودية الموارد البشرية، والثغرات المؤسسية والتنسيقية، ومواطن الضعف في السياسات ونظم التنفيذ – سيصمم **البرنامج** دعمه خصيصا للمساعدة على معالجة هذه القيود. ويشمل ذلك دمج الاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها، وآليات شبكات الأمان وبرامج الأمن الغذائي في النظم الوطنية، مما يضمن أن تكون مستجيبة للصدمات، ومركزة على الأشخاص ومحلية الإدارة. وسيكون وضع نماذج قابلة للتوسيع وتجريبها لاعتمادها في نهاية المطاف داخل النظم الحكومية أمرا رئيسيا لإتاحة انتقال واقعي ومستدام ومواصلة البرامج وتوسيع نطاقها.

73- وتهدف هذه الخطة الاستراتيجية القطرية إلى توسيع نطاق الدعم المقدم إلى برنامج التغذية المدرسية "*Merenda Escolar*" لإدماج التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية، وبالتالي تعزيز الشراء المحلي وربط المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة بسلاسل الإمداد. ولضمان الاستدامة على المدى الطويل، سيعمل **البرنامج** مع الوزارات الحكومية على تعزيز أطر السياسات، والتخطيط المالي، والقدرات التشغيلية. وبالمثل، تتضمن الخطة الاستراتيجية القطرية مبادرة تجريبية تدمج التدابير المراعية للتغذية في شبكات الأمان الوطنية، مما يجعل الحكومة قادرة على الاستجابة بفعالية للصدمات من دون الاعتماد على المساعدة الخارجية.

74- ومن أجل تحقيق انتقال ناجح، سيدعم **البرنامج** تطوير نظم البيانات الوطنية، وتحسين عملية صنع القرارات المستندة إلى الأدلة من أجل الاستهداف وتقديم الخدمات. وسيؤدي إضفاء الطابع المؤسسي على نقل المهارات من خلال التدريب المستمر ودمج أطر الرصد والتقييم في الهياكل الوطنية إلى زيادة تعزيز ملكية الحكومة.

75- وتماشيا مع سياسة **البرنامج** لعام 2025 المتعلقة بإضفاء الطابع المحلي، ستعزز هذه الخطة الاستراتيجية القطرية الشراكات مع المنظمات المحلية، والتعاونيات والمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة لضمان أن تظل النظم الغذائية والتغذوية بقيادة المجتمع المحلي. ومن خلال تعزيز مشاركة القطاع الخاص وتسهيل إقامة روابط سوقية أقوى على امتداد سلاسل القيمة الغذائية، ولا سيما على مستوى المجتمعات المحلية، سيسهم **البرنامج** في استدامة القدرات المعززة في جميع النظم الغذائية، بما يتجاوز الإطار الزمني لهذه الخطة الاستراتيجية القطرية.

الملحق الأول

موجز خط الرؤية للخطة الاستراتيجية القطرية لتيمور–ليشتي للفترة 2026–2030			
الغاية	**القضاء على الجوع**	**القضاء على الجوع**	**الشراكات لتحقيق الأهداف**
الهدف	**2-1 الوصول إلى الغذاء**	**2-2 القضاء على سوء التغذية**	**16-17 تعزيز الشراكات العالمية**
مجال التركيز	**الاستجابة للأزمات**	**الأسباب الجذرية**	**الاستجابة للأزمات**
حصيلة الخطة الاستراتيجية القطرية	**الحصيلة 1 للخطة الاستراتيجية القطرية:** تستفيد المجتمعات المحلية المعرضة للأزمات والمتضررة منها في تيمور–ليشتي من القدرات المحسنة للنظم الحكومية والشركاء على الاستعداد للصدمات وتقديم المساعدة قبلها وأثناءها وبعدها.	**الحصيلة 2 للخطة الاستراتيجية القطرية:** يتمتع الأطفال في سن الدراسة والأشخاص المعرضون لانعدام الأمن الغذائي، وسوء التغذية والصدمات في البلديات المستهدفة في تيمور–ليشتي بتغذية محسنة، ورأس مال بشري معزز وسبل كسب عيش أكثر استدامة بحلول عام 2030.	**الحصيلة 3 للخطة الاستراتيجية القطرية:** تستفيد المجتمعات المحلية المعرضة للأزمات والمتضررة منها في تيمور–ليشتي من الخدمات المحسنة والقدرات المعززة للحكومة والجهات الإنسانية والإنمائية على الاستعداد للأزمات والاستجابة لها بحلول عام 2030.
الأنشطة	**النشاط 1:** تقديم المساعدة التقنية في مجال الاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها إلى الحكومة والشركاء.	**النشاط 3:** توفير تعزيز القدرات للحكومات الوطنية والمحلية، والمدارس، والمجتمعات المحلية والجهات الفاعلة الأخرى على طول سلسلة القيمة الغذائية لبرنامج التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية.	**النشاط 5:** توفير الخدمات بحسب الطلب بما في ذلك شراء الأغذية والمواد غير الغذائية والخدمات اللوجستية إلى الحكومة والشركاء في المجالين الإنساني والإنمائي.
	النشاط 2: تقديم المساعدة الغذائية والتغذوية للأشخاص الضعفاء والمتضررين من الصدمات.	**النشاط 4:** توفير تقوية نظام شبكات الأمان، وتنمية القدرات، ودعم تنفيذ البرامج للمؤسسات الحكومية على المستويين الوطني ودون الوطني.	

الملحق الثاني

الرصد والتقييم والأدلة وإدارة المخاطر

ترتيبات الرصد والتقييم وتوليد الأدلة

1- بما يتواءم مع الإطار المعياري للرصد في **البرنامج**، ستكون الخطة الاستراتيجية القطرية مصحوبة بخطة للرصد والاستعراض والتقييم. وستبيّن الخطة الإطار المنقح للنتائج المؤسسية للفترة 2022–2025، والحد الأدنى من متطلبات الرصد، وإجراءات التشغيل الموحدة للرصد والتقييم. وستراعي أيضا معايير تغطية التقييم، ومشروع الضمان العالمي، وإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة لتيمور–ليشتي. وسيستعان لأنشطة الرصد بمصادر خارجية بحسب الاقتضاء لزيادة قدرة المكتب القطري.

2- وستحدد خطة الرصد والاستعراض والتقييم مؤشرات الأداء والعمليات، بما في ذلك الأهداف ومصادر البيانات، التي ستستخدم لتتبع التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية القطرية. ويلتزم موظفو **البرنامج** الميدانيون بمعايير صارمة لجمع البيانات وجودتها، وسيقومون برصد العمليات، وسيقوم موظفو الرصد والتقييم بالتحقق من جودة البيانات وإجراء تحليل للبيانات. وستستخدم نتائج الرصد كجزء من نهج إدارة تكيفية، مما يتيح **للبرنامج** إجراء تعديلات قائمة على الأدلة في جميع مراحل دورة البرامج من أجل تعزيز الأثر والكفاءة.

3- وفي ما يتعلق بأنشطة تعزيز القدرات، ولا سيما في مجال التغذية المدرسية وشبكات الأمان، سيعمل **البرنامج** بشكل وثيق مع الشركاء الحكوميين لوضع أطر وطنية للرصد وتنفيذها. وستهدف هذه الجهود إلى تقوية نظم البيانات الوطنية والقدرة التحليلية، بما في ذلك جمع واستخدام البيانات المصنفة بحسب الجنس، والعمر والإعاقة.

4- وفي ما يتعلق بالأنشطة التي ينفذها **البرنامج** مباشرة، بما في ذلك الاستجابة لحالات الطوارئ باستخدام عمليات تحويل غير مشروطة للموارد، سيجري **البرنامج** رصد العمليات. وسيشمل ذلك إجراء زيارات للمواقع ومقابلات مع المستفيدين لتتبع التنفيذ، والاستخدام والرضا، مع إشراك طرف ثالث في عملية الرصد حيثما يجعل الوصول أو النطاق ذلك ضروريا. وستساعد آليات التعقيبات المجتمعية، مثل الخطوط الساخنة، على تعزيز المساءلة أمام الأشخاص المتضررين وتحسين جودة تنفيذ البرامج.

5- وسيستفيد **البرنامج** من استعراض منتصف المدة من أجل تعديل تنفيذ هذه الخطة الاستراتيجية القطرية. وسيركز تقييم لامركزي مقرّر على حافظة التغذية المدرسية. وسيقيّم تقييم للخطة الاستراتيجية القطرية في السنة ما قبل الأخيرة من الخطة نتائج عمل **البرنامج** في البلد ويبني على نتائج تقييم الخطة الاستراتيجية القطرية السابقة.

6- وسيستكشف **البرنامج** فرص الرصد والتقييم المشتركين – ولا سيما بالنسبة إلى المشاريع المشتركة مع شركاء الأمم المتحدة – من خلال مشاركته في مجموعات نتائج إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة وأفرقة العمل الأخرى، وفي تقييم إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة.

7- ولضمان المساءلة أمام الأشخاص المتضررين، سيدرج **البرنامج** آليات التعقيبات المجتمعية، مثل خط ساخن لشواغل المستفيدين ونُهج تشاركية للرصد.

إدارة المخاطر وتدابير التخفيف

8- يتبع **البرنامج** نهجا منهجيا في إدارة المخاطر، إذ يحدد المخاطر التي قد تؤثر على العمليات في تيمور–ليشتي ويعالجها ويرصدها. ويحتفظ بسجل للمخاطر من أجل تتبع التهديدات المحتملة وتخفيفها، مما يضمن إجراء التدخلات في الوقت المناسب ووضع برامج تكيفية. وترد في ما يلي المخاطر الرئيسية وتدابير التخفيف:

المخاطر الاستراتيجية

9- *تحديات التمويل وعدم المواءمة مع أولويات الجهات المانحة*. قد تؤثر التحولات في أولويات الجهات المانحة على توافر التمويل (ولا سيما للبرامج المتكاملة الطويلة الأجل)، مما قد يؤدي إلى ثغرات في التنفيذ أو إلى انخفاض القدرة على استدامة التدخلات. وسيعزز **البرنامج** مشاركة الجهات المانحة من خلال المشاورات المنتظمة؛ ويوائم أنشطة الخطة الاستراتيجية القطرية

مع أولويات الجهات المانحة حيثما أمكن ذلك؛ ويدعو إلى تمويل متعدد السنوات لضمان استدامة البرامج. وسيتعاون **البرنامج** أيضا مع شركاء الأمم المتحدة الآخرين لضمان اتباع نهج متسق ومتكامل من دون ازدواجية في الجهود.

المخاطر التشغيلية

10- *الصدمات الطبيعية*. قد تتجاوز الظواهر الجوية القصوى – مثل موجات الجفاف، والفيضانات والأعاصير – قدرات الاستجابة المخططة، مما يعطل الإنتاج الزراعي، وسلاسل الإمداد الغذائية وعمليات التغذية المدرسية، مما يؤدي بالتالي إلى زيادة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. ولتخفيف هذا، سيعزز **البرنامج** المرونة في تخطيط الاستجابة عن طريق مساعدة الحكومة على الاستعداد للتخزين المسبق الكافي للأغذية، وعن طريق تعزيز التنسيق مع الحكومة والشركاء لتعديل الأنشطة بحسب الحاجة.

11- *القدرة المؤسسية المحدودة على تنفيذ شبكات أمان تكيفية*. لا تزال قدرة المؤسسات الحكومية على الاستجابة للصدمات وإدماج شبكات الأمان التكيفية مقيدة بسبب الثغرات في القدرات في إدارة البرامج ورصدها واستخدام البيانات. وسيقدم **البرنامج** المساعدة التقنية، وتعزيز القدرات، ودعم السياسات لتحسين الاستهداف، وتنفيذ البرامج، ونظم الرصد، مما يضمن بالتالي أن تكون نظم شبكات الأمان أكثر قدرة على التكيف واستجابة للأزمات.

المخاطر المالية

12- *تقلب الأسعار*. من الممكن أن تعمل التقلبات في أسعار الأغذية– وخاصة بالنسبة إلى الأغذية المقواة والسلع الأساسية – على إجهاد ميزانيات الشراء والحد من توافر المدخلات الأساسية لبرامج التغذية المدرسية والبرامج التغذوية. وسيرصد **البرنامج** اتجاهات السوق، وينوع مصادر الشراء، ويعطي الأولوية لتدبير الموارد من مصادر محلية حيثما أمكن لتحقيق استقرار سلاسل الإمداد والحد من الاعتماد على الأسواق الدولية المتقلبة.

المخاطر الائتمانية

13- *الشراء الأخلاقي وإدارة العقود*. سيضمن **البرنامج** إدارة قوية وأخلاقية للعقود من خلال تحديد واضح للمنجزات، والجداول الزمنية ومعايير الأداء المتفق عليها مع البائعين والشركاء. وستقيم زيارات الرصد والاستعراضات المنتظمة مدى الامتثال لشروط العقود، وستحدد المخاطر المحتملة أو عدم الامتثال في وقت مبكر.

14- *المخاطر الأمنية وتحديات الحوكمة*. في حين أن تيمور–ليشتي لا تزال مستقرة سياسيا، فإن النزاعات المحلية، أو أوجه القصور في الحوكمة، أو مخاطر الفساد يمكن أن تؤثر على تنفيذ البرامج، ولا سيما في مجالي الشراء وتخصيص الموارد. وسيضمن **البرنامج** الامتثال للبروتوكولات الأمنية للشركات والأمم المتحدة، وسيحتفظ بآليات رقابة قوية.

15- *مخاطر الصحة والسلامة*. يمكن أن تؤدي التحديات أو حالات الطوارئ المتعلقة بالصحة العامة إلى تعطيل أنشطة البرامج، أو الحد من التنقل أو تعريض موظفي **البرنامج** والمستفيدين للمخاطر. وسيحافظ **البرنامج** على تدابير صارمة في مجالي الصحة والسلامة، وسيدعم استجابات الصحة العامة التي تقودها الحكومة، وسيعد خططا للطوارئ من أجل التقليل إلى أدنى حد من تعطل خدمات المساعدة الغذائية والتغذية.

الضمانات الاجتماعية والبيئية

16- يقر **البرنامج** بالآثار السلبية المحتملة لأنشطته على البيئة والسكان المتضررين. ووفقا لإطار الاستدامة البيئية والاجتماعية في **البرنامج**، سيقوم **البرنامج** بفحص الأنشطة لكشف المخاطر الاجتماعية والبيئية. وقد تشمل هذه المخاطر ما يلي:

- *الآثار الاجتماعية على السكان المعرضين للضعف، بمن فيهم النساء والأشخاص ذوو الإعاقة*. سيتبنى **البرنامج** نهجا يركز على الأشخاص في جميع مجالات مساعدته التقنية، وسيعزز البرامج الوطنية الرامية إلى تحسين الأمن الغذائي والتغذوي للنساء، والأشخاص ذوي الإعاقة، والفئات الأخرى المعرضة للضعف. وستضمن الشراكات مع منظمات المجتمع المدني أن تبيّن البرامج احتياجات أكثر الفئات تهميشا.
- *المخاطر المتعلقة بالمساءلة والحماية*. سيحافظ **البرنامج** على مركزية الحماية في عملياته. وستتواءم أنشطة **البرنامج** مع سياساته المتعلقة بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين لضمان تقييم المخاطر المتعلقة بالحماية،

بما في ذلك الاستغلال والانتهاك الجنسيان، وتنفيذ جميع الأنشطة وتكييفها وفقا لذلك. وسيخفف **البرنامج** مخاطر الاستغلال والانتهاك الجنسيين من خلال توعية موظفي **البرنامج** وشركائه والمجتمعات المحلية المتضررة. وسيعزز **البرنامج** أيضا آليات التعقيبات المجتمعية بحيث يشارك السكان المتضررون – بغض النظر عن العمر، أو الجنس، أو الإعاقة أو أي حالة أخرى – مشاركة مجدية في جميع مراحل تنفيذ الخطة الاستراتيجية القطرية.

- *الآثار البيئية*. حيثما تحدد المخاطر البيئية، سينفذ **البرنامج** تدابير لضمان الاستدامة، مثل الحد من المهدر من الأغذية في برامج التغذية المدرسية وإدراج التغليف المستدام للأرز المقوى والسلع الأخرى.

الملحق الثالث

توزيع ميزانية احتياجات الحافظة القطرية وتكاليفها بحسب حصيلة الخطة الاستراتيجية القطرية

الجدول 1: ميزانية احتياجات الحافظة القطرية *(دولار أمريكي)*							
حصيلة الخطة الاستراتيجية القطرية	**النشاط**	**2026**	**2027**	**2028**	**2029**	**2030**	**المجموع**
1	1	572 500	820 704	666 107	668 018	547 248	**3 274 578**
	2	1 339 429	1 425 680	1 395 946	1 485 121	1 432 950	**7 079 126**
2	3	3 472 135	3 185 250	2 678 887	2 570 808	1 721 353	**13 628 433**
	4	2 369 807	2 119 724	3 466 041	3 728 773	3 714 207	**15 398 552**
3	5	366 793	382 125	362 182	387 414	376 100	**1 874 614**
المجموع		**8 120 665**	**7 933 482**	**8 569 164**	**8 840 134**	**7 791 859**	**41 255 303**

الجدول 2: التوزيع الإرشادي للتكاليف بحسب حصيلة الخطة الاستراتيجية القطرية *(دولار أمريكي)*				
	الحصيلة الاستراتيجية 1 للبرنامج	**الحصيلة الاستراتيجية 2 للبرنامج**	**الحصيلة الاستراتيجية 5 للبرنامج**	**المجموع**
	الحصيلة 1 للخطة الاستراتيجية القطرية	**الحصيلة 2 للخطة الاستراتيجية القطرية**	**الحصيلة 3 للخطة الاستراتيجية القطرية**	
مجال التركيز	**الاستجابة للأزمات**	**الأسباب الجذرية**	**الاستجابة للأزمات**	
التحويلات	6 605 657	17 476 567	1 391 297	**25 473 522**
التنفيذ	932 110	3 680 647	62 608	**4 675 365**
تكاليف الدعم المباشرة	2 184 021	6 098 171	420 709	**8 702 900**
المجموع الفرعي	**9 721 788**	**27 255 385**	**1 874 614**	**38 851 787**
تكاليف الدعم غير المباشرة	631 916	1 771 600	-	**2 403 516**
المجموع	**10 353 704**	**29 026 985**	**1 874 614**	**41 255 303**

الملحق الرابع

الجدول 3: المستفيدون بحسب السنة						
	2026	**2027**	**2028**	**2029**	**2030**	**المجموع**
إجمالي المستفيدين (بدون تداخل)	169 636	142 683	114 721	106 855	101 337	**173 088**

ملاحظة: المجموع التقديري للمستفيدين من المستوى 3: 158 479.

الملحق الخامس

الحصص الغذائية (*غرام/شخص/يوم*) أو قيمة التحويلات القائمة على النقد (*دولار أمريكي/شخص/يوم*) بحسب حصيلة الخطة الاستراتيجية القطرية والنشاط							
	الحصيلة 1 للخطة الاستراتيجية القطرية				الحصيلة 2 للخطة الاستراتيجية القطرية		
	النشاط 2				النشاط 3	النشاط 4	
نوع المستفيدين	التوزيع العام	التوزيع العام	الحوامل والمرضعات من النساء والبنات	الأطفال	الأطفال في سن المدرسة (5-12 عاما)	الحوامل والمرضعات من النساء والبنات	الأطفال دون سن الثانية
الطريقة	تحويلات قائمة على النقد	أغذية	أغذية	أغذية	أغذية	أغذية	أغذية
الحبوب		380			50		
البقول		120					
الزيوت		37					
الملح المعالج باليود		3					
البسكويت الغني بالطاقة			100	100			
مستحضر Super Cereal			200			200	
مستحضر Super Cereal Plus							200
كميات متوسطة من المكملات الدهنية						75	50
مجموع السعرات الحرارية في اليوم							
نسبة السعرات الحرارية من البروتين							
التحويلات القائمة على النقد (دولار أمريكي/شخص/يوم)	0.67						
عدد أيام الإطعام في السنة	60	30	30	15	30	360	360

الملحق السادس

روابط للموارد التقنية والموارد ذات الصلة

يمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات المتعلقة بالجوانب التشغيلية وبالميزانية من خلال بوابة بيانات الخطط الاستراتيجية القطرية.[1]

وستُقدم معلومات محددة لكامل فترة الخطة الاستراتيجية القطرية، وستُحدّث سنويا، وتشمل ما يلي:

أ) طريقة التحويل لكل حصيلة ونشاط في الخطة الاستراتيجية القطرية.

ب) لمحة عامة عن المستفيدين، بحسب الفئة العمرية والجنس وحالة الإقامة، وبيانات عن المستفيدين مصنفة بحسب فئة المستفيدين والجنس وطريقة التحويل لكل حصيلة ونشاط في الخطة الاستراتيجية القطرية؛

ج) توزيع الحصص الغذائية أو التحويلات لكل حصيلة ونشاط في الخطة الاستراتيجية القطرية؛

د) توزيع التحويلات بحسب الطريقة؛

ه) معلومات كمية، بالقيمة بالدولار الأمريكي، لكل حصيلة ونشاط في الخطة الاستراتيجية القطرية، وبحسب عدد الأطنان عند الاقتضاء؛

و) خطة لتحديد الأولويات تعاير خطط التنفيذ بما يتماشى مع الآفاق المتوقعة للموارد.

[1] وفق التكليف بموجب سياسة الخطط الاستراتيجية القطرية لعام 2016.